

المحاضرة الثالثة عشرة:

الحال:

تعريفها:

الحال وصف نكرة، فضلة منصوبة، يؤتى بها لبيان هيئة صاحبها عند وقوع الفعل (الفاعل أو المفعول عند بعضهم، وعلى هيئة بعضهما عند بعضهم الآخر)، نحو قوله تعالى: ((وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كُسَالًا)) - النساء: 142، ونحو قولك: (جَاءَنِي زَيْدٌ مَاشِيًا). قال ابن مالك "وهو ما دلّ على هيئة وصاحبها، متضمّن ما فيه معنى (في) غير تابع ولا عمدة، وحقّه النصب، وقد يُجرّ بياء زائدة".

ويقصد بالوصف أنّها تأتي في الأعمّ الأغلب مشتقة وهذا هو الأصل، كاسم الفاعل نحو: (جَاءَ الْحَاجُّ مَلْبِيًا)، واسم المفعول نحو: (قَابَلْتُ الْأَخَ مَسْرُورًا)، والصفة المشبهة نحو: (عَرَفْتُ الْأُمَّ رَحِيمَةً). وقد تأتي الحال اسما جامدا مؤولا بمشتقّ، نحو قولك: (دَخَلَ الْبَطْلُ إِلَى الْمَعْرَكَةِ أَسَدًا)، فـ(أَسَدًا) حال جامدة مؤولة بمشتق أي: شجاعا.

وتكون الحال نكرة، وقد تأتي معرفة مؤولة بنكرة نحو قراءة بعضهم لقوله تعالى: ((لِيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ)) - المنافقون: 8، بضم الياء وفتح الراء (لِيُخْرِجَنَّ) بالبناء للمفعول، فـ(الْأَعَزُّ) نائب فاعل، و (الْأَذَلُّ) حال معرفة مؤولة بنكرة أي: (ذليلا)، أو نحو قولهم: (دَخَلَ الْقَوْمُ رَجُلًا رَجُلًا)، أي: (دَخَلُوا مُرْتَبِينَ). ومما جاءت فيه الحال معرفة من كلام العرب قول الشاعر لبيد بن ربيعة:

فَأرْسَلَهَا الْعِرَاكَ وَلَمْ يُدْدهَا وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَى نَعْصِ الدِّخَالِ

فـ(الْعِرَاكُ) انتصبت على الحال وهي معرفة، والتقدير فيها: فَأرْسَلَهَا (معتركة).

ويقصد بالفضلة ما ليس عمدة، أي: ليست مسندا كالخبر، ولا مسندا إليه كالفاعل أو نائب فاعل، أو المبتدأ، حيث يمكن الاستغناء عنها دون الاخلال بالمعنى، لكن ليس معنى ذلك أنّنا نستغني عنها في كل الأحوال، فقد تأتي عمدة أحيانا في إتمام المعنى الأساسي نحو قوله تعالى: ((وَإِذَا بَطَشْتُمْ بَطَشْتُمْ جَبَّارِينَ)) - الشعراء: 130، أو في منع فساده، كقوله تعالى: ((وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ)) - الدخان: 38. فالحال في هذه الآيات لا يمكن الاستغناء عنها لأنّها تؤسس معنى جديدا في الجملة لا نتوصل إليه إلاّ بها، لذلك ذهب بعض النحاة إلى أنّ المقصود بالفضلة هي فضلة تركيبية أي زائدة على عنصري الاسناد لا فضلة معنوية أو دلالية.

حكم الحال:

حكم إعرابها النصب، فالحال منصوبة، وقد نُجِّرُ قليلاً بحرف جر زائد نحو قول الشاعر:

فَمَا رَجَعْتَ بِخَائِبَةٍ رَكَابِ حَكِيمِ بْنِ الْمُسَيَّبِ مُتْتَهَاهَا

فالباء في: (بِخَائِبَةٍ) حرف جر زائد، و (خَائِبَةٍ) حال مجرورة لفظاً منصوبة محلاً.

أقسام الحال بحسب المعنى:

تنقسم الحال من حيث التوكيد والتبيين إلى قسمين:

- الحال المؤسّسة:

الحال المؤسّسة (المبيّنة) هي التي تبين هيئة صاحبها عند وقوع الفعل غالباً، وهي من أكثر الأنواع غلبة في الكلام العربي. وسُمّيت كذلك لأنها تؤسّس معنى جديداً للجملة وتؤكّده، ولا يستفيد منه السامع إلا بذكرها، نحو قوله تعالى: ((فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ)) - البقرة: 213، ف(مُبَشِّرِينَ) و (مُنذِرِينَ) حالان أضافتا بذكرهما معنيين جديدين إلى الجملة، فبدون الحال ما كان السامع ليستفيد من هذين المعنيين.

- الحال المؤكّدة:

الحال المؤكّدة هي التي يُستفادُ معناها بدونها، وإنما يُؤتى بها للتوكيد، وهي ثلاثة أنواع:

أ- مؤكّدة لعاملها: وهي كلّ وصف دلّ على معنى عامله وخالفه لفظاً، وهو الأكثر، نحو قول الشاعر:

وَتُضِيءُ فِي وَجْهِ الظَّلَامِ مُنِيرَةً كَجُمَانَةِ الْبَحْرِيِّ سَلَّ نِظَامُهَا

فـ(منيرة) حال مؤكّدة لعاملها (تُضِيءُ) وهي مخالفة للفظه، وهي تدلّ على معناه، إذ أنّ الإنارة هي الإضاءة. أو وافقه لفظاً ومعنى، نحو قوله تعالى: ((وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا)) - النساء: 79. فـ(رَسُولًا) حال مؤكّدة لعاملها (أَرْسَلْنَاكَ) وهي موافقة له لفظاً ومعنى.

ب- مؤكّدة لصاحبها: وهي التي يستفاد معناها من صريح لفظ صاحبها، أو هي ما يؤتى بها لتوكيد صاحبها، نحو قولك: (حضر الطلاب كلّهم جميعاً)، ونحو قوله تعالى: ((يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ادْخُلُوا فِي السَّلْمِ كَافَّةً)) - البقرة: 208. فـ(جميعاً) حال مؤكّدة لعاملها الفاعل (الطلاب)، و(كَافَّةً) لعاملها الفاعل (الواو)، وكلاهما يؤكّد معنى العموم، ويفيدان معنى (كلّ).

ب- مؤكّدة لمضمون جملة: وهي ما يؤتى بها لتوكيد مضمون جملة متكونة من اسمين معرفتين جامدين، نحو قولك: (زَيْدٌ أَبُوكَ عَطُوفًا)، فـ(عَطُوفًا) حال أكّدت مضمون جملة قبلها.

أقسام الحال بحسب القصد:

تنقسم الحال بحسب القصد لذاتها والتوطئة بها إلى قسمين:

مقصودة لذاتها، وهو الغالبُ، نحو قوله تعالى: ((وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرِ وَأَنْتُمْ أَذِلَّةٌ)) - آل عمران: 123 .
وموطئة أو الممهدة، وهي الجامدة الموصوفة، تُذكرُ توطئةً لما بعدها، نحو قوله تعالى: ((فَأَرْسَلْنَا إِلَيْهَا رُوحَنَا فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا)) - مريم: 17 . فـ ((وَأَنْتُمْ أَذِلَّةٌ)) في الآية الأولى حال مقصودة لذاتها وليست موطئة لما بعدها، في حين ((بَشَرًا)) في الآية الثانية حال موطئة لأن المقصود هنا إنَّها هو الوصف (سَوِيًّا) وجيء باسم الذات ((بَشَرًا)) تمهيدا للوصف.

الحال الحقيقية والحال السببية:

تنقسم الحال بحسب جريانها على صاحبها وعدمه إلى قسمين:

- حال حقيقية: وهي التي تجري على صاحبها، وهي الغالبة في الكلام العربي، نحو قولك: (حَضَرْتُ مُسْرِعًا)، فـ (مُسْرِعًا) حال حقيقية لأَنَّها تجري على صاحبها الضمير في (حضرت)، ومنه قوله تعالى: ((الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ)) - آل عمران: 191 .

- حال سببية: وهي التي تبين هيئة ما يحمل ضميرا يعود على صاحبها نحو قولك: (رَكِبْتُ الْفَرَسَ غَائِبًا صَاحِبُهَا)، فـ (غَائِبًا) حال سببية لأنَّها جرت على (صاحبها) وهو شيء يحمل ضميرا له علاقة بصاحب الحال الحقيقي، ومثله قول الشاعر الجاهلي عدي الغساني:

لَيْسَ مَنْ مَاتَ فَاسْتَرَّاحَ بِمَيِّتٍ إِنَّمَا الْمَيِّتُ مَيِّتُ الْأَحْيَاءِ
إِنَّمَا الْمَيِّتُ مَنْ يَعِيشُ كَثِيْبًا كَأَسْفًا بِالْهُ قَلِيلَ الرَّجَاءِ

و الحال إما متقلة وإما ثابتة:

أما المتقلة: فهي التي تبين هيئة صاحبها مدة مؤقتة ثم تفارقه بعدها، فليست دائمة الملازمة، وهي الغالبة في الحال نحو قولنا: (دَخَلَ الطَّالِبُ مُبْتَسِمًا)، فالتبسم أمر مؤقت سريع التغيير وصفة عارضة.
وأما الثابتة: فهي التي تبين هيئة شيء تلازمه غالبا ولا تفارقه، نحو قوله تعالى: ((يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا))، فالضعف صفة ملازمة للإنسان لا تفارقه.

شروط الحال:

للحال أربعة شروط:

1- أن تكون صفة متنقلة، لا ثابتة، وهو الأصل فيها، لأنها مأخوذة من التحول والتنقل، نحو قولك: (جَاءَ زَيْدٌ ضَاحِكًا) ألا ترى أن صفة الضحك غير ملازمة لزيد، لأنه قد يكون تارة ضاحكا وأخرى غير ذلك. وقد تكون الحال ثابتة في ثلاث حالات: أحدها أن تكون مؤكدة لمضمون جملة قبلها، نحو قولك: (زَيْدٌ أَبُوكَ عَطُوفًا)، أو مؤكدة لعاملها، نحو قوله تعالى: ((وَيَوْمَ أُبْعِثُ حَيًّا)) - مريم: 33، أو لصاحبها، نحو قوله تعالى: ((وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلَّهُمْ جَمِيعًا)) - يونس: 99.

2- أن تكون مشتقة لا جامدة، وذلك غالب لا لازم، وقد تأتي جامدة مؤولة بمشتق وغير مؤولة. أما الجامدة المؤولة بمشتق فتكون في ثلاث مسائل: الأولى: أن تدل على تشبيه، نحو قولك: (كَرَّ حَمْزَةٌ أَسَدًا)، فـ(أَسَدًا) حال جامدة مؤولة بـ(شَجَاعًا). والثانية: أن تدل على مفاعلة، وذلك قولك: "كَلَّمْتُهُ فَاهُ إِلَى فِيٍّ)، كأنك تريد مُشَافَهَةً. و(بَايَعْتُهُ يَدًا بِيَدٍ)، كأنك تريد متقابضين. فـ(فاه) و(يدًا) حالان يدلان على المفاعلة، أي: من الفاعل والمفعول، لأن المشافهة والتقابض لا يكونان إلا من اثنين. والثالثة: أن تدل على ترتيب، نحو قولك: (بَيَّنْتُ لَهُ حِسَابَهُ بَابًا بَابًا) أي: مترتبين. وأما الجامدة غير المؤولة بمشتق فتقع في سبع مسائل (فيه خلاف بين النحاة): الأولى: أن تكون موصوفة (موطئة)، نحو قوله تعالى: ((فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشْرًا سَوِيًّا)) - مريم: 17. الثانية: أن تكون دالة على تسعير، نحو قولك: (بِعْتُ دَارِي ذِرَاعًا بِدِرْهَمٍ). الثالثة: أن تكون دالة على عدد، نحو قوله تعالى: ((فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً)) - الأعراف: 142. الرابعة: أن تكون واقعة طوراً فيه تفضيل، قال سيبويه: "هذا باب ما ينتصب من الأسماء، والصفات لأنها أحوال تقع فيها الأمور: وذلك قولك: هَذَا بُسْرًا أَطْيَبُ مِنْهُ رُطْبًا". الخامسة: أن تكون نوعاً لصاحبها، نحو قولك: (هَذَا مَالِكٌ ذَهَبًا). السادسة: أن تكون فرعاً لصاحبها، نحو قولك: (هَذَا حَدِيدُكَ ذَهَبًا)، ومثله قوله تعالى: ((وَتَنْجِتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتًا)) - الأعراف: 74. السابعة: أن تكون أصلاً لصاحبها، نحو قولك: (هَذَا خَاتَمُكَ حَدِيدًا)، ومثله قوله تعالى: ((فَسَجِدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ قَالَ أَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا)) - الإسراء: 61.

3- أن تكون نكرة، لا معرفة، وهو واجب فيها لأنها خبر في المعنى، ولئلا يتوهم كونها نعتاً عند نصب صاحبها، وصاحبها معرفة أو إخفاء إعرابها. وقد تأتي شذوذاً معرفة مؤولة بنكرة، نو قولك: (دَخَلُوا الْأَوَّلَ فَالْأَوَّلَ) أي: مرتبين.

4- أن تكون نفس صاحبها في المعنى، نحو: (جَاءَ سَعِيدٌ مَاشِيًا)، فالماشي هو سعيد نفسه، وسعيد هو الماشي نفسه، فهما يدلان على ذات واحدة. فلا يصح أن يقال: (جَاءَ سَعِيدٌ مَشِيًا)، لأن المشي ليس سعيدا، فليس هو نفسه.

العامل في الحال:

يقصد بعامل الحال الحدث الذي تأتي الحال لبيان هيئة مشتركة فيه، ويتمثل في الفعل أو ما أشبهه من الصفات. ومن أشهر العوامل ورودا:

- الفعل، وهو العامل الأصلي في نصب الحال، نحو: (خَرَجَ الْجَيْشُ مِنَ الْمَعْرَكَةِ مُتَّصِرًا).

- اسم الفاعل، نحو: (مَا رَاجِعُ الْجَيْشُ مُتَّصِرًا).

- اسم المفعول، نحو: (أَمْكُتُوبَةُ الْمُحَاضِرَةِ كَامِلَةٌ؟).

- الصفة المشبهة، نحو: (أَفْرَحُ أَخُوكَ نَاجِحًا).

- اسم الفعل، نحو: (حَيٌّ مُسْرِعًا).

- اسم الإشارة، نحو قوله تعالى: ((فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةٌ بِأَظْلَمُوا)) - النمل: 52.

أقسام الحال من حيث المبنى:

تنقسم الحال من حيث التركيب إلى:

- حال مفردة: تأتي الحال مفردة، وهي ما ليس جملة ولا شبه جملة، أي أن تأتي على كلمة واحدة سواء أ كانت مثناة أم مجموعة، نحو قولك: (اسْتَقْبَلْتُ الْمُهَيَّنَ فَرِحًا)، أو (اسْتَقْبَلْنَا الْمُهَيَّنَ فَرِحِينَ)، أو (اسْتَقْبَلَا الْمُهَيَّنَ فَرِحِينَ)، فالحال في جميع الأمثلة وردت مفردة.

- حال جملة: تأتي الحال جملة إما اسمية وإما فعلية بثلاثة شروط: أولها: أن تكون خبرية؛ لأنه لا يصح أن تقع الجملة الإنشائية حالا. وثانيها: أن تكون خالية من دليل استقبال نحو (السين) أو (سوف) أو (لن)، أو (لا). وثالثها: وأن تشتمل على رابط يربطها بصاحبها لئلا يتوهم أنها مستأنفة، وهذا الرابط قد يكون الواو فقط، أو الضمير فقط، أو هما معا.

فأما الحال جملة اسمية فنحو قولنا: (يُعْجِبُنِي الطَّالِبُ شِعَارُهُ الاجْتِهَادُ)، ومثله قوله صلى الله عليه وسلم: (لَا يَقْضِينَ حَكْمَ بَيْنَ اثْنَيْنِ وَهُوَ غَضْبَانٌ)، حال من (حَكَمَ)، وهو نكرة عامة لوقوعه في سياق النفي (لَا يَقْضِينَ). وأما الحال جملة فعلية فنحو قول الخنساء:

فَيْلَقِي صَرِيحًا يَمْجُجُ النَّجِيعَ كَمَرَجَلٍ طَبَّاحَةٍ حِينَ فَارَا

- حال شبه جملة: وهي أن تأتي ظرفا، أو جارا ومجرورا، ويتعلقان بمحذوف وجوبا تقديره مستقر أو استقر. أمّا الحال شبه الجملة من الظرف وما يضاف إليه، فنحو: "رَأَيْتُ الطَّلَابَ وَالطَّالِبَاتِ بَيْنَ مُدَرَّجَاتِ الْجَامِعَةِ). وأمّا الحال شبه جملة من الجار و المجرور، فنحو قوله تعالى: "(فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ مِنَ الْمِحْرَابِ))- مريم: 11.

واو الحال وأحكامها:

ذكرنا فيما سبق أنّ الحال جملة ينبغي أن تشتمل على رابط، وهذا الرابط إمّا أن يكون (الواو) فقط وتسمّى واو الحال، نحو قوله تعالى: ((قَالُوا لَئِنِ أَكَلَهُ الذُّبُّ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ إِنَّا إِذًا لَخَاسِرُونَ))- يوسف: 14. أو (الضمير) فقط، نحو قوله تعالى: ((وَجَاءُوا أَبَاهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ))- يوسف: 16. أو (الواو والضمير) معا، نحو قوله تعالى: ((يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ))- المائدة: 95.

وقد جعلت الواو رابطة في باب الحال لأنها تدل على الجمع، والغرض منها اجتماع جملة الحال مع ما قبلها، فإذا وجدت هذه الواو وجد ما حصل به الغرض. يقول الجرجاني في هذه الخصيصة: "فاعلم أنّ كلّ جملة وقعت حالا ثمّ امتنعت من الواو، فذاك لأجل أنّك عمدت إلى الفعل الواقع في صدرها، فضممتها إلى الفعل الأوّل في إثبات واحد، وكلّ جملة جاءت حالا ثم اقتضت الواو، فذاك لأنك مستأنف بها خبرا، وغير قاصد إلى أن تضمّها إلى الفعل الأوّل في الإثبات.

تفسير هذا أنّك إذا قلت: (جَاءَنِي زَيْدٌ مُسْرِعًا) كان بمنزلة قولك: (جَاءَنِي زَيْدٌ مُسْرِعًا)، في أنّك تثبت مجيئا فيه اسراع، وتصل أحد المعنيين بالآخر، وتجعل الكلام خبرا واحدا، وتريد أن تقول: جاءني كذلك وجاءني بهذه الهيئة، وهكذا قوله:

وَقَدْ عَلَوْتُ قُتُودَ الرَّحْلِ يَسْفَعُنِي
يَوْمٌ قَدِيدِيْمَةٌ الْجُوزَاءِ مَسْمُومٌ

كأنه قال: وقد علوت قنود الرحل بارزا للشمس صاحيا....

وإذا قلت: (جاءني وغلّامه يسعى بين يديه)، و(رأيت زيدا وسيفه على كتفيه) كان المعنى على أنّك بدأت فأثبت المجيء والرؤية، ثم استأنفت خبرا، وابتدأت اثباتا ثانيا لسعي الغلام بين يديه، ولكون السيف على كتفه. ولما كان المعنى على استئناف الإثبات، احتيج إلى ما يربط الجملة الثانية بالأولى، فجيء بالواو كما جيء بها في قولك: (زيد وعمرو ذاهب)، و(العلم حسن والجهل قبيح)، وتسميتها لها (واو لحال) لا

يخرجها عن أن تكون مجتلبة لضم جملة إلى جملة". ولو اوا الحال أحكام فصل فيها النحاة منها ما هي واجبة ومنها ما هي ممتنعة:

1- الأحكام الواجبة وتكون في ثلاثة مواضع:

- إذا كانت جملة الحال فعلية وفعلها مضارع مثبت مقرون بـ (قد)، كقوله تعالى في سورة الصف: ((يَا قَوْمِ لِمَ تُوذُّونَنِي وَقَدْ تَعَلَّمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ)) - الصف: 5.

- إذا كانت جملة الحال خالية من الضمير الذي يربطها بصاحبها لفظاً وتقديراً، نحو قولك: (دَخَلَ الطَّلَابُ الْمَدْرَجَ وَالْأُسْتَاذُ غَائِبٌ).

- إذا كانت مصدرية بضمير صاحبها، كقوله تعالى: ((أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ)) - البقرة: 243. فالواو في هذه الآية لها دور الربط بين جملة الحال وما سبقها، وبدونها يصبح الكلام مفككاً، إذ لا يصح أن تقول: (خرجوا من ديارهم هم أُلُوفٌ).

2- الأحكام الممنوعة وتكون في ستة مواضع:

- أن تقع جملة الحال جملة اسمية بعد عاطفٍ يعطفها على حال قبلها كراهية اجتماع حرفي عطف، نحو قولك: (دَخَلَ الطَّلَابُ (أَفْرَادًا) أَوْ هُمْ مُجْتَمِعُونَ)، فلا يجوز أن تقول: (... أَوْ هُمْ مُجْتَمِعُونَ)، ومثله قوله تعالى: ((فَجَاءَهَا بِأُسْنًا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ)) - الأعراف: 4.

- أن تكون جملة الحال مؤكدة لمضمون جملة قبلها نحو قوله تعالى: ((لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ)) - النساء: 87.

- أن تكون ماضوية بعد (إلا) نحو قولك: (مَا جَلَسْتُ فِي قَوْمٍ إِلَّا امْسَكْتُ لِسَانِي).

- أن تكون ماضوية متلوة بـ (أو) العاطفة، نحو قولك: (تَمَسَّكَ بِالْحَقِّ نَصْرَكَ النَّاسُ أَوْ خَذَلُوكَ).

- أن تكون مضارعة مثبتة مجردة من (قد)، نحو قولك: (انْطَلَقَ النَّاجِحُ يَفْرَحُ).

- أن تكون مضارعة منفية بـ (لا)، نحو قوله تعالى: ((وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ)) - الأنعام:

59، أو بـ (ما)، نحو قوله تعالى: ((وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَمَا جَاءَنَا مِنَ الْحَقِّ)) - المائدة: 84.

نصوص تطبيقية:

- علل وجود واو الحال وامتناعها فيما يأتي:

- 1/ قال تعالى: ((اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ لِيَجْمَعَ بَيْنَكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ)) - النساء: 87.
- 2/ وقال جل شأنه: ((وَمَا يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ)) - الحجر: 15.
- 3/ وقال: ((وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَقَدْ أَخْرَجَنَا مِنْ دِيَارِنَا)) - البقرة: 246.
- 4/ وقال: ((قَالُوا لَئِنْ أَكَلَهُ الذُّبُّ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ إِنَّا إِذًا لَخَاسِرُونَ)) - يوسف: 8.
- 5/ وقال امرؤ القيس: فَجِئْتُ وَقَدْ نَضَّتْ لِنَوْمٍ ثِيَابَهَا لَدَى السِّتْرِ إِلَّا لَيْسَةَ الْمُتَفَضِّلِ (المتفضل: اللابس ثوبا واحدا).

- 6/ وقال خالد بن يزيد بن معاوية: وَلَوْ أَنَّ قَوْمًا لَارْتَفَاعَ قَبِيلَةٍ دَخَلُوا السَّمَاءَ دَخَلْتُهَا لَا أُحْجَبُ
 - 7/ وقال شاعر آخر: عَهْدْتُكَ مَا تَصْبُوا وَفِيكَ شَيْبَةٌ فَمَا لَكَ بَعْدَ الشَّيْبِ صَبًّا مُتِيًّا
- أعرب البيت التالي: كُنْ لِلْخَلِيلِ نَصِيرًا جَارًا أَوْ عَدْلًا وَلَا تُشِحَّ عَلَيْهِ جَادًا أَوْ بَخْلًا

المحاضرة الرابعة عشرة:

التمييز:

تعريفه:

التمييز اسم جامد منصوب أو مجرور بـ (من)، نكرة وهو الأصل، فضلة، يؤتى به ليوضح ما قبله ويزيل عنه الإبهام والغموض الذي لوحظ في الجملة، سواء أكان ما قبله كلمة مفردة، كالكلمات المستعملة في العدد و في المقادير (الكيل، الوزن، المساحة)، نحو: (اشْتَرَيْتُ رِطْلًا سَمْنًا)، أو جملة، نحو: (طَابَتْ الْجَرَائِرُ هَوَاءً). فالتمييز هو التفسير والتوضيح، وقد سماه النحاة بتسميات متعددة منها: المبين أو المفسر أو المميز، وكل هذه المصطلحات في معنى واحد وهو رفع الإبهام عن شيء سابق من أجل توضيحه وإزالة غموضه.

إن المتأمل في التعريف الذي أوردناه سابقا يمكنه القول أن التمييز مقيّد بأربعة عناصر رئيسة: أولها: أنه جامد (أي ما لم يكن اسما مشتقا كاسم الفاعل، و اسم المفعول، و الصفة المشبهة،... وإنما ما دلّ على مسمى محسوس فقط كعسل، رجل، شجرة، أو ما دل على مسمى مجرد لا يدرك إلا بالعقل، كفهم، وعلم،

وانتصار). ثانيها: نكرة (نعني بها النكرة المحضة، أي غير المضافة و غير المعرفة بـ(ال)، أو بالنداء). -
ثالثها: متضمّن معنى (من). رابعها: مفسّر للإبهام ومزيل للغموض في ذات مفردة أو نسبة.

أنواع التمييز:

ينقسم التمييز بحسب المميّز، أي بحسب ما قبله إلى قسمين :

- تمييزا المفرد أو الذات:

أمّا تسميته (تمييز المفرد) فلأنه يزيل الإبهام عن كلمة واحدة قبله، و أمّا تسميته (تمييز الذات) فلأنّ الغالب في الكلمة المبهمه قبله أن تكون شيئاً محسوساً مجسماً.

وتمييز الذات أو المفرد هو الذي يكون مميّزه لفظاً دالاً على المقادير وأشباهاها وما جرى مجراها، و هي: الموزونات، نحو: (اشْتَرَيْتُ قِنْطَارًا قَمْحًا)، ومثله فيما شابهه المقادير قوله تعالى: ((فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ))- الزلزلة:7، والمكيلات، نحو: (أَعْطَيْتُ الْفَقِيرَ لِثْرًا حَلِيْبًا)، و المساحات، نحو: (مَنْحَنِي أَبِي قِطْعَةً أَرْضًا)، أو دالاً على العدد سواء أكان صريحاً، نحو قوله تعالى: (وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً)- الأعراف:142، أم كناية، نحو (كَمْ عَبْدًا مَلَكَت).

وذهب النحاة إلى وضع نوع آخر من تمييز الذوات (المفرد)، سمّاه عدد منهم تمييز الضمير (المبهم)، ويقصد به التمييز السماعي الذي هو من نوع (كَفَى بِهِ رَجُلًا)، ووضعوا له قاعدة في ذلك لعدّه من تمييز المفرد، وهي إذا لم يُعرف المقصود من الضمير، أما إذا عُرف المقصود من الضمير برجوعه إلى معيّن كأن يكون (المميز) اسماً ظاهراً المذكوراً في كلام سابق، نحو: (جَاءَنِي زَيْدٌ يَا لَهُ رَجُلًا)، فيكون التمييز في هذه الحال تمييز نسبة.

أحكام تمييز الذات:

1- إن كان تمييز الذات تمييزاً للمقادير (الموزونات، المكيلات، المساحات)، وكان مميّزه أو الاسم المبهم الذي قبله منصوباً جاز فيه ثلاثة أحكام:

أ- النصب، و هو الأفضل نحو: (اشْتَرَيْتُ قِنْطَارًا بُرًّا)، ونحو: (أَعْطَيْتُ لِجَارِي كَيْسًا حَلِيْبًا)، ونحو: (وَهَبَنِي أَخِي قِطْعَةً أَرْضًا). فالأسماء (بُرًّا، حَلِيْبًا، أَرْضًا) كلّها تمييز منصوب.

ب- الجر بحرف الجر (من)، نحو: (اشْتَرَيْتُ قِنْطَارًا مِنَ الْبُرِّ)، ونحو: (أَعْطَيْتُ لِحَارِي كَيْسًا مِنَ الْحَلِيبِ)،
ونحو: (وَهَبَنِي أَخِي قِطْعَةً مِنَ الْأَرْضِ). فالأسماء (الْبُرِّ، الْحَلِيبِ، الْأَرْضِ) كلها تميز مجرور بحرف الجر
(من) لا غير.

ج- الجر بالإضافة على أنه مضاف إليه و المميز هو المضاف، نحو: (اشْتَرَيْتُ قِنْطَارَ بُرٍّ)، و نحو: (أَعْطَيْتُ
لِحَارِي كَيْسَ حَلِيبٍ)، و نحو: (وَهَبَنِي أَخِي قِطْعَةَ أَرْضٍ). فالأسماء (بُرٍّ، حَلِيبٍ، أَرْضٍ) كلها تميز مجرور
بالإضافة، والمميز مفعول به مضاف.

تنبيه:

قد يلحق بأسماء المقادير في نصب التمييز كل ما دلَّ على:

- المماثلة، نحو قوله تعالى: ((وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا))، ونحو قولهم: (إِنَّ لَنَا أَمْثَالَهُمَا إِبِلًا).

- المغايرة، نحو: (مَا لَنَا غَيْرَ الْجَزَائِرِ وَطَنًا).

- التعجب، نحو: (يَا لَهُ عَيْدًا!).

تمييز الجملة أو النسبة:

وهو الذي يزيل إبهاماً و غموضاً عن جملة، فيفسر ما في طرفيها من غموض و إبهام، ففي نحو
قولك: (مُحَمَّدٌ حَسَنٌ خُلُقًا)، فإن نسبة الحسن إلى محمد مبهمة لأنها تحتمل أكثر من تأويل، فجيء بالتمييز
(خلقاً) لإزالة الإبهام و تبديد هذا الغموض عن طرفي الجملة (مُحَمَّدٌ) و (حَسَنٌ) ووضح النسبة بينهما.

و ينقسم تمييز الجملة أو النسبة إلى قسمين: المحول، والمنقول (السماعي):

أ- التمييز المحول: وهذا النوع يكون محولاً عن:

1- فاعل، نحو: (زَادَتِ الْجَزَائِرُ بَهَاءً)، أي: (زاد بهاء الجزائر)، فالتمييز (بَهَاءً) أصله فاعل، و مثله قوله
تعالى: ((وَأَشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا)) - مريم: 4، أي (اشتعل شيب الرأس).

2- مبتدأ، نحو قوله تعالى: ((أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا)) - الكهف: 34، أي: (مالي أكثر من مالك،
ونفري أعز)، ونحوه قولك: (خَالِدٌ أَقْوَى حُجَّةً مِنْ أَخِيهِ)، وهذا من تمييز اسم التفضيل.

3- مفعول به، نحو قوله تعالى: ((وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا))، أي: (فجرنا عيون الأرض).

ب- التمييز المنقول (السماعي): سُمِعَ هذا النوع في جمل دالة على:

1- التعجب، نحو قولك: (مَا أَكْرَمَ زَيْدًا فَارِسًا، وَمَا أَبْخَلَهُ رَاجِلًا)، و مثله قولك: (لِلَّهِ دَرَّةٌ فَارِسًا).

2- التفضيل، نحو: (الرَّجُلُ أَرْجَحُ عَقْلًا مِنَ الْمَرْأَةِ)، ومثله قول علي رضي الله عنه:

وَلَقَدْ عَلِمْتُ بِأَنَّ دِينَ مُحَمَّدٍ مِنْ خَيْرِ أَدْيَانِ الْبَرِيَّةِ دِينًا

3- بعض الصيغ منها: (كفى)، نحو قوله تعالى: ((كَفَىٰ بِنَفْسِكَ الْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا))- الإسراء: 14.

ومنها: (حسب)، نحو: (حَسْبِيَ اللَّهُ نَصِيرًا).

4- صيغة المدح و الذم:

- المدح، نحو قولنا: (نِعْمَ الْجَزَائِرُ بَلَدًا).

- الذم، نحو قولك: (بِئْسَ الْأَسْوَأُ بِقَاعًا)، ونحو قوله تعالى: ((سَاءَ مَثَلًا الْقَوْمَ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا))-

الأعراف: 177.

وقول الشاعر: وَالتَّغْلِيْبُونَ بِئْسَ الْفَحْلُ فَحْلُهُمْ فَخَلًا وَأُمُّهُمْ زَلَاءٌ مَنْطِقُ

أحكام تمييز الجملة أو النسبة:

1- إذا كان تمييز الجملة أو النسبة محولاً عن فاعل، أو مبتدأ، أو مفعول به وجب فيه النصب، ولا يجوز

مطلقاً جره بـ(من)، أو بالإضافة، نحو قولنا: (مُحَمَّدٌ حَسَنٌ خُلُقًا) إذ لا يجوز أن تقول: (مُحَمَّدٌ حَسَنٌ مِنْ خُلُقٍ)، وقس على ذلك أنواع التمييز المحول.

2- إذا كان تمييز الجملة أو النسبة غير محول جاز فيه النصب كسابقه، و جاز جره بـ(من)، نحو قولك:

(مَا أَكْرَمَكَ رَجُلًا)، أو (مَا أَكْرَمَكَ مِنْ رَجُلٍ)، وقس على ذلك ما تبقى من أنواع التمييز المسموع.

تمييز العدد الصريح وحكمه:

إن وضع الأعداد لا يجري على نسق واحد، فهو يختلف من الأعداد من الثلاثة إلى العشرة عنه في الأعداد

المركبة، ويختلف في المئة والألف عنهما، وبهذا فإن هذه الأعداد إذا جاءت مميّزا لتمييز الذات أو المفرد فإن

تمييزها يكون:

أ- جمعا مجرورا بالإضافة، إذا كان المميّز عددا من ثلاثة إلى عشرة، نحو: (عِنْدَ الْبَدَوِيِّ ثَلَاثَةٌ بِجَمَالٍ، وَ أَرْبَعَةٌ

أَحْصِنَةٌ، وَ خَمْسٌ بَقَرَاتٍ، وَ عَشْرٌ نِعَاجٍ)، ومثله قوله تعالى: ((سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ

حُسُومًا))- الحاقة: 7، فالتمييز: (جمال- أحصنة- بقرات- نعاج- ليال- أيام)، جاء كلها جمعا مجرورا

بالإضافة، و مضافها هو العدد المميّز قبلها.

ب- مفردا منصوبا إذا كان المميّز عددا من أحد عشر إلى تسعة وتسعين، نحو قولك: (صُمْتُ رَمَضَانَ ثَلَاثِينَ يَوْمًا)، ونحوه قوله تعالى: ((فَأَنْبَجَسْتُ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا))- الأعراف: 160، ونحو قوله تعالى: ((إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً))- ص: 23، فكل من (يوما- عينا- نعجة) تميز مفرد منصوب، و ميمز كل منها هو العدد المبهم قبلها.

ج- مفردا مجرورا على أنه مضاف إليه، إذا كان مميّزه العدد دالا على المائة و المئات، و الألف و الألو ف، و ما زاد عن ذلك، نحو قوله تعالى: ((فِي كُلِّ سُنْبَلَةٍ مِنْهُ مِئَةٌ حَبَّةٌ))- البقرة: 261، ونحو قولك: (قَرَأْتُ لِابْنِ مَالِكٍ النَّحْوِيَّ أَلْفَ بَيْتٍ)، فالتمييز (حبة- بيت) جاء مفردا مجرورا بالإضافة ومضاهه المميّز العدد المبهم.

تمييز كنايات العدد:

في مقابل الأعداد الصريحة هناك أعداد مبهمه مجهولة الجنس والمقدار، تصلح أن تطلق على القليل، والمتوسط، والكثير، وإذا جاء هذا النوع من الأعداد مميّزا، فإن تمييزها تكون له أحكام بحسب كل نوع، ومن هذه الأعداد:

أ- (كم) الاستفهامية وتمييزها:

وهي من ألفاظ كنايات العدد المبهمه المبنية، تستعمل للسؤال عن كمية الشيء، وتحتاج إلى تمييز ليوضح إبهامها، وتمييزها يكون مفرداً منصوباً، فعندما تقول: (كم رجلاً عندك؟) أو (كم درهماً لك؟) فأنت تسأل عن عدد الرجال والدراهم. فـ(رجلا و درهما) تمييز مفرد، فلا يكون جمعا، لأنّ " كم الاستفهامية لا تفسّر بالجمع، إنما هو بشرط أن يكون السؤال عن عدد الأشخاص، وأمّا إن كان السؤال عن الجماعات فيُسوّغ تمييزها بالجمع، لأنه إذ ذاك بمنزلة المفرد، وذلك نحو: كم رجلاً عندك، تريد: كم جمعاً من الرجال، إذا أردت أن تسأل عن عدد أصناف القوم الذين عنده، لا عن مبلغ أشخاصهم، ويُسوّغ باسم الجنس، نحو: كم بطاً عندك، تريد كم صنفاً من البطّ عندك".

و يجوز على القليل جرّ تمييز (كم) الاستفهامية بـ(من) مضمرة لا الإضافة، إذا دخل عليها حرف جر، نحو قولك: (بِكُمْ دِينَارٍ اشْتَرَيْتَ؟).

ب- (كم) الخبرية وتمييزها:

وهي من ألفاظ كنايات العدد المبهمه المبنية، بمعنى كثير، ويستعملها من يريد الافتخار والتكثير. وتمييزها مجرور دائما، غير أنه يكون جمعا تارة إذا أردت الإخبار عن عدد العشرة فما دونها، نحو قولنا: (كَمْ)

رِجَالٍ أَكْرَمَتْ)، أي: أردت: (عشرة رجال أكرمت)، أو (أربعة رجال أكرمت). ويكون مفرداً تارة أخرى إذا أردت الإخبار عن عدد المائة فما فوقها، أو الألف فما فوقها، نحو قولك: (كَمْ رَجُلٍ أَكْرَمْتَ)، أي: أردت: (مائة رجلٍ أَكْرَمْتَ)، أو (ألف رجلٍ أَكْرَمْتَ).

ج- (كأين) وتمييزها:

وهي كبقية كنيات الأعداد المبهمة المبنية، تستعمل للتكثير بعدد الإبهام فهي بمنزلة (كم)، وأكثر العرب لا يتكلمون بها إلا مع (من)، لذلك يجيء تمييزها مفرداً مجروراً بها. نحو قوله تعالى: ((وَكَأَيِّنْ مِنْ نَبِيِّ قَاتَل مَعَهُ رَبِّيُونَ كَثِيرٌ)) - آل عمران: 146.

د- (كذا) وتمييزها:

وهي تشير إلى ما في ذهن المتكلم من عدد، وتأتي مكررة مع واو (كذا وكذا) أكثر من أفرادها، ومن تكرارها بلا واو، وتمييزها واجب النصب، فلا يصح جرّه بمن اتّفاقا، ولا بالإضافة عند الجمهور خلافا للكوفيين، نحو قولك: (عِنْدِي كَذَا وَكَذَا دِرْهَمًا).

قال الشاعر: عِدِ النَّفْسِ نَعْمَى بَعْدَ بُوْسَاكِ ذَاكِرًا كَذَا وَكَذَا لُطْفًا بِه نُسْبِي الْجُهْدُ

بعض أحكام التمييز:

للتمييز بعض الأحكام نذكرها مختصرة فيما يأتي:

- يختلف عامل النصب بين تمييز المفرد (تمييز الذات)، وتمييز الجملة (النسبة)، ففي المفرد هو الاسم المبهم (المميّز)، وفي الجملة هو الفعل أو شبهه.

- لا يتقدم عند جمهور النحاة تمييز الذات عن عامله، أو إذا كان عامله فعلا جامدا، نحو: (مَا أَجْمَلَهُ فَرَسًا)، و نحو: (نِعْمَ الْكِتَابُ رَفِيقًا)، فلا يجوز أن تقول: (فَرَسًا مَا أَجْمَلَهُ) ولا (رَفِيقًا نِعْمَ الْكِتَابُ).

- لا يكون التمييز إلا اسما صريحا، فلا يكون جملة ولا شبه جملة.

- لا يجوز عند جمهور النحاة خلافا للبعض تعدد التمييز.

- من مقيدات التمييز أن يكون اسما جامدا، وهو الأصل، وقد يأتي مشتقا إذا جاء نعتا ناب عن موصوفه، نحو قولهم: (لِللّهِ دَرَّةٌ فَارِسًا)، أي: (لِللّهِ دَرَّةٌ رَجُلًا فَارِسًا)، و نحو: (مَا أَقْدَرَهُ عَالِمًا)، أي: (مَا أَقْدَرَهُ رَجُلًا عَالِمًا)، و نحو: (مَرَرْتُ بِعِشْرِينَ مُسَافِرًا)، أي: (مَرَرْتُ بِعِشْرِينَ رَجُلًا مُسَافِرًا).

نصوص تطبيقية:

- استخراج الشاهد النحوي مما يأتي وعلّق عليه:

- 1/ قال تعالى: ((قَالُوا رَبَّنَا أَمَتْنَا اثْنَتَيْنِ وَأَحْيَيْتَنَا اثْنَتَيْنِ)) - غافر: 11.
- 2/ وقال جلّ شأنه: ((فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ)) - الزلزلة: 7.
- 3/ وقال: ((فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضًا مُسْتَقْبِلَ أَوْدِيَّتِهِمْ قَالُوا هَذَا عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا)) - الأحقاف: 24.
- 4/ وقال جلّ شأنه: ((كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا)) - الكهف: 5.

المحاضرة الخامسة عشرة:

الاستثناء

تعريفه:

وهو عند النحاة إخراج شيء من حكم داخل فيه غيره، أو منزلا منزلة الداخل، وذلك باستخدام إحدى أدواته أشهرها (إلا)، سواء أكان ذلك الشيء المخرج منه داخلا في صدر الكلام أم لا، فإن كان داخلا فيه كان الاستثناء متصلا، نحو: (حَضَرَ الطُّلَّابُ إِلَّا عَلِيًّا)، ونحو قوله صلى الله عليه وسلم: (الصُّلْحُ جَائِزٌ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ إِلَّا صُلْحًا حَرَّمَ حَلَالًا أَوْ أَحَلَّ حَرَامًا). وإذا لم يكن داخلا كان الاستثناء منقطعاً، نحو المثال الذي رددته النحاة في كتبهم: (حَضَرَ الْقَوْمُ إِلَّا جَمَارًا)، فالجمار ليس من جنس القوم.

قال السيوطي: "أما حدّه المخرج بإلاّ أو إحدى أخواتها تحقيقاً أو تقديراً من مذكور أو متروك بشرط الفائدة. فالمُخْرَجُ شامل لجميع المخصّصات وبإلاّ يُخْرَجُ ما عدا المستثنى منها. وتحقيقاً هو المتّصل، فإنّ بعض المُخْرَجِ منه، نحو: قام إخوانك إلاّ زيدا، وتقديراً هو المنقطع نحو: ((مَا هُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ)) - النساء: 157، فإنّ الظنّ، وإن لم يدخل في العلم تحقيقاً، لأنّه ليس بعضه، فهو في تقدير الداخل فيه".

فالاستثناء باعتبار المستثنى منه متّصل أو منقطع. أمّا المتّصل فهو المخرج بإلاّ وأخواتها من متعدّد لفظاً، أو تقديراً؛ أي ما كان المستثنى من جنس المستثنى منه، نحو قولك: (حَضَرَتِ الطَّالِبَاتُ إِلَّا هِنْدًا)، فـ(هند) من جنس (الطالبات). وأمّا المنقطع غير مخرَج؛ أي ما كان المستثنى من غير جنس المستثنى منه،

نحو قولهم: (حَصَرَ الْقَوْمُ إِلَّا حِمَارًا)، فـ(حمار) ليس من جنس القوم، ونحو قوله تعالى: ((فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ. إِلَّا إِبْلِيسَ))- الحجر: 30-31، فـ(إبليس) - حسب مذهب جمهور المفسرين - ليس من الملائكة بل هو من الجن.

الاستثناء المفرغ:

وهو ما لم يذكر فيه المستثنى منه، وهو عند أكثر النحاة المسبوق بنفي، أو نهي، أو استفهام، نحو قوله تعالى: ((إِنَّ هَذَا إِلَّا آسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ))- الأنعام: 25، أو قوله تعالى: ((هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ))- الأنبياء: 3. والاستثناء المفرغ إنما يفيد القصر، فلو قلت (جَاءَنِي زَيْدٌ) فقد يتوهم السامع أن يجوز أن يكون معه غيره، لكن إذا قلت (مَا جَاءَنِي إِلَّا زَيْدٌ) فقد نفيت المجيء كله وقصرته على زيد دون غيره، وحكمه الرفع.

مكونات جملة الاستثناء:

- المستثنى: هو الاسم الذي استثني من الحكم، ويقع بعد أداة الاستثناء.
- المستثنى منه: الاسم الذي ينسب إليه حدث أو وصف ما، ويقع قبل أداة الاستثناء.
- الأداة: هي كلمة إما حرف أو اسم أو فعل، تكون بعد المستثنى منه، وقبل المستثنى.
- الحكم: ما ينسب إلى المستثنى منه من حدث أو صفة أو خبر.

أدواته:

- تتنوع أدوات الاستثناء بين الحروف، والأسماء، والأفعال، والأشهر عند النحاة هي كما يلي:
- 1- حروف الاستثناء: وهي: (إلا)، وهي أشهرها، وقد يزداد عند بعضهم (عدا، خلا، حاشا).
 - 2- أسماء الاستثناء: وهي: (غير، سوى).
 - 3- أفعال الاستثناء: وهي: (ماعدا، ماخلا، حاشا).

أحكام المستثنى:

- الاستثناء التام الموجب:

إذا كان الاستثناء موجبا؛ وهو ما توافرت فيه أركان الاستثناء الأربعة، ولم يسبقه نفي أو شبهه (النهي والاستفهام) فحكمه وجوب النصب على الاستثناء، نحو قولك: (حَصَرَ الطَّلَابُ إِلَّا عَلِيًّا)، ونحو قوله تعالى: ((فَشَرُّبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ))- البقرة: 249.

- الاستثناء التام غير الموجب:

إذا كان الاستثناء غير موجب؛ وهو ما توافرت فيه أركان الاستثناء غير أنه سبق نفي أو شبهه، فحكمه وجوب النصب على الاستثناء أو البدلية، نحو قولك: (مَا حَضَرَ الطَّلَابُ إِلَّا عَلِيًّا)، ونحو قوله تعالى: ((مَا هُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ)) - النساء: 157.

- الاستثناء المفرغ:

إذا كان الاستثناء مفرغاً؛ وهو ما حذف فيه المستثنى منه، وتقدمه نفي أو شبهه، فحكمه حسب موقعه في الكلام رفعاً، نحو قولك: (مَا حَضَرَ إِلَّا عَلِيًّا)، فـ(علي) فاعل. و نصبا، نحو قولك: (مَا رَأَيْتُ إِلَّا عَلِيًّا)، فـ(علياً) مفعول به، وجراً، نحو قولنا: (مَا مَرَرْتُ إِلَّا بِعَلِيٍّ)، فـ(بعلي) اسم مجرور.

تنبيه:

تعرب (غير وسوى) إعراب الاسم الذي بعد (إلا) وتأخذ حكمه إذا كان الاستثناء تاماً سواء أكان موجبا أم غير موجب، وأما الاسم الذي بعدها فيكون مجروراً بالإضافة، نحو قولك: (حَضَرَ الطَّلَابُ غَيْرَ عَلِيٍّ، أَوْ سِوَى عَلِيٍّ)، أو (مَا حَضَرَ الطَّلَابُ غَيْرَ عَلِيٍّ). وأما إذا كان الاستثناء مفرغاً فتأخذ حكمه كذلك رفعاً ونصباً وجراً، ويبقى الاسم بعدها مجروراً بالإضافة دائماً، نحو قولك: (مَا حَضَرَ غَيْرُ عَلِيٍّ)، و (مَا رَأَيْتُ غَيْرَ عَلِيٍّ)، وهكذا.